الفصل الثانى عشر

جريفين Griffin
ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن

كانت چيليان تِت الكاتبة بالفاينانشيال تايمز والتى كانت قد درست الأنثروپولوچى بكامبريدج قبل أن تعمل بالصحافة المالية، إحدى القلائل الذين أطلقوا إنذاراً مبكرا واضحا بشأن أزمة ٢٠٠٧ وشيكة الحدوث وقتئذ. فى عام ٢٠٠٤، رسم أحد زملائها لها مُخطّطاً بيانيا لذا سيتى أوف لندن، هذا التعبير الجامع الذى يُطلَق على صناعة الخدمات المالية الكوكبية، وحينها رأت أنه يتم تجاهل جزء كبير من ذا سيتى. قالت «كى تفهم كيف يعمل المجتمع، لا ينبغى أن تنظر فقط إلى المساحات التى نُسمّيها ضوضاء اجتماعية – أى ما يروق للجميع الحديث عنه مثل أسواق الأسهم، وأنشطة الاندماجات والتملك وجميع المجالات المعروفة التى بإمكان الجميع رؤيتها بل عليك أن تنظر إلى المناطق التى يصمت عنها المجتمع أيضاً». كانت فى ذلك قد اكتشفت ما سيصبح لاحقا نظام الظل المصرفى سيئ السمعة: ناقلات الاستثمارات المهيكلة، القنوات التجارية الورقية المكفولة بالأصول، وغيرها من البنى الأخرى التى كانت مجهولة وقتئذ وغير خاضعة لأية تنظيمات أو رقابة إلى حد كبير، والتى كانت أصولها وقت أن دهمت الأزمة العالم فى ٢٠٠٧، أكبر حجما من نظام الولايات المتحدة المصرفى بأكمله والذى كان يبلغ ١٠ تريليون دولار، الأمر الذى كاد يؤدى إلى دمار اقتصاد العالم.

obeikandl.com

أعتقد أن هذا الصمت الاجتماعى غدا مفهوما الآن، بيد أن ذا سيتى أوف لندن محاطة بصمت آخر أكثر قِدما بكثير والذى لا يكاد أحد يتحدث عنه حتى يومنا هذا. قال روبين رامساى، الكاتب السياسى البريطانى «حينما بدأت العمل فى هذا المجال منذ وقت طويل، أذهلنى عدم وجود أية أبحاث عن ذا سيتى أوف لندن، حتى من اليساريين. لدى المجتمعات مناطق صمت لا يدخل أحد إليها، وكنت على وشك دخول إحدى أكبر تلك المناطق وأهمها فى السياسة البريطانية». يرجع فضل تعريفى بهذا المجال إلى شخصين مميزين: موريس جلاسمان، وهو أكاديمى يهودى من شمال لندن، وقسيس أنجليكانى شاب اسمه ويليام تايلور، وهما المواطنان الوحيدان فى الذاكرة الحية اللذان واجها ذا سيتى أوف لندن كورپوريشن أو سلطة الحكم المحلى المسئولة عن ذا سيتى أوف لندن. يخفى الصمت الاجتماعى الذى وجداه قصة من المحتمل أن تكون الأكثر غرابة فى تاريخ صناعة المال الكوكبية.

فى أواخر التسعينيات شارك الأب تايلور فى حملة ضد أحد مطورى الأملاك بمنطقة سپيتافيلدز Spitafields، وهى منطقة داخلية فقيرة بلندن محشورة فى مواجهة الجانب الشمالى الشرقى من ذا سيتى. كان يعرف المنطقة جيدا إذ إنه بعد أن أنهى دراسته الجامعية عام ١٩٨٨ أخبره أسقفه أن عليه اكتساب بعض التجارب داخل الإبراشية قبل ترسيمه كاهنا، من ثم، قضى فترة يعمل فى سپيتافيلد سائقا يقوم بتوصيل الفاكهة والخضروات. كانت مارجريت ثاتشر قد بدأت لتوها الفترة الثالثة لرئاسة الوزارة، وفى أعقاب العملية الكبرى لتحرير الخدمات المالية عام ١٩٨٦، تطلع العاملون فى مجال تنمية العقارات إلى توسيع الحى المالى بما يتجاوز حدود ذا سيتى. وكانت منطقة سپيتافيلدز المجاورة فرصة مغرية. قال تايلور «كان السوق الحر هو الحاكم بأمره وشعرت أن هذا كان يمثل مشكلة وأن على الكنيسة أن تفعل شيئاً».

مازالت سپيتافيلدز تضم بعض أقدم أسواق الشارع البريطانية التى تميزها أجواء خاصة مثل: حارة قوالب الطوب Brick Lane، وحارة الجونلات Pefficoat lane [الملابس النسائية]، وسوق سپيتافيلدز القديم نفسه. تحتشد فى المكان الهجرات التاريخية والثقافات وتزاحم بعضها: الأيرلنديون، الهوجونوت، اليهود، البنغاليون، الملطيون وغيرهم. يتذكر الأب تايلور قائلا «كل تلك المجموعات كانت تدّعى لنفسها حق تمثيل تاريخ سپيتافيلدز. كانت جميعها جاليات هجرات حافظت على أساليب عيشها القديمة بالمنازل الچورجية، والمواقد الشعبية القديمة (الكوكنى) فى البارات والأسواق، والآن، تأتى هذه المجموعة الجديدة من المطورين والمخططين، وكلاء الرأسمالية المحترفين. كان هذا مجتمعا محليا متنازعا عليه».

فى ١ مايو ١٩٩٧، أول يوم تولت فيه حكومة العمال برئاسة طونى بلير السلطة، أصبح تايلور كاهن جامعة جيلدهول بذا سيتى أوڤ لندن. منحت حكومة حزب العمال، مباشرة لذا بنك أوڤ إنجلاند استقلاله العملياتى، أى هدية سلطة اقتصادية وسياسية مستقلة لذا سيتى.

كانت الحملات المحلية فى سپيتافيلدز ضد قوة المطورين القاهرة قد ظلت متأججة تحت الرماد لسنوات، لكن لهيبها اشتعل فى فبراير ٢٠٠٠ حينما قام المطورون بتقديم خطط لإقامة مبنى مكاتب عملاق على نصف مساحة سوق سپيتافيلدز. اكتشف تايلور أن المطورين كانوا يعملون لحساب اتحاد شركات (كونسورتيوم) كان قد زاد نشاطه وأهميته فجأة وبدرجة هائلة وأن أحد حملة أسهم هذا الاتحاد كان ذا سيتى أوڤ لندن كوربوريشن أى مجلس بلدى ذا سيتى أوڤ لندن الذى كان أقدم هيئة حكم محلى ظل مستمرا فى العالم. قال تايلور «لم أفهم كيف يتأتى لهيئة حكم عامة أن تشارك فى مشاريع تطوير جهة خارج اختصاصها القضائى والقانونى وأردت أن أعرف تحديدا ما هية ذا سيتى أوڤ لندن كوربوريشن وقررت أن أبحث هذا الأمر».

التقى تايلور موريس جلاسمان بجامعة جيلدهول، وكان محاضرا فى النظرية

السياسية. ولد جلاسمان عام ١٩٦١، وكان حفيد مهاجرين يهوديين وتشرب عن والدته الميول الاشتراكية. كان خبيرا فى أعمال المفكر كارل پوليانى الذى كان معارضا للنظريات الاقتصادية السائدة والذى كان يؤكد على أن الاقتصادات جزء لا يتجزأ من المجتمعات والثقافات، وهو أمر كاد يصبح منسيا بحلول الثمانينيات. كان قد عمل بجامعة جيلد هول منذ عام ١٩٩٥. ناقش هو وتايلور أفكارهما المشتركة، ومصدر تشوشهما، وتحدثا عن التسليع أو فكرة أن لكل شىء ثمنا نقديا. قال جلاسمان «ستفهم ما التسليع حينما ترى الناس يعتبرون أنهم مضطرون لبيع أجزاء أجسادهم ليستطيعوا دفع علاج أطفالهم الذين يعانون من تدمير فى مخاخهم، ثم يقال إن هذا أمر أخلاقى صالح. يعنى هذا بيع أشياء فى الأسواق لم تُنتج من أجل بيعها. لم تُصنع الكِلى البشرية لتباع، وكذلك فإن أفنية اللعب بالمدارس والمكتبات العامة لم تُنشَأ لتُباع». بالطبع كانت ذا سيتى هى المكان الذى يحدث كل هذا فيه «بدءا من الدعارة وحتى الاتجار بالبشر». سأل جلاسمان تايلور «أين الكنيسة من هذا كله؟ فى البلدان الأوروبية الأخرى تجاهر الكنيسة بمعارضتها للأسواق المحررة التى لا تخضع للرقابة والتنظيمات، لكنهم هنا فى بريطانيا يتحدثون عن ترسيم المثليين والنساء كهنة».

قاد تايلور حملة باسم «سوق سپيتفيلدز مهدد SMUT» واحتشدت خلفه المجموعات المحلية والدينية ونجحوا فى استصدار قرار من المحكمة بوقف خطط التطوير. وعلى الرغم من أن الإنشاءات توقفت مؤقتاً إلا أن المطورين لم يُحجموا عما كانوا يخططون له. ثار فضول تايلور وجلاسمان حول ذا كوربوريشن أوڤ لندن وكان أول ما خطر لجلاسمان هو أين تتأتى لها الأموال وهى سلطة محلية حيث إن جميع المحليات الأخرى كانت تعوزها الأموال. لكنهما كلما كانت معلوماتهما تزيد عن الكوربوريشن كانا يتبينان أنها ليست مثل المحليات الأخرى.

وفقا للتعريف الفضفاض، يشير مصطلح «ذا سيتى أوڤ لندن» إلى الخدمات المالية التى تقع فى العاصمة البريطانية وحولها. وبتحديد أكثر، فإن ذا سيتى، أو

«الميل المربع» هى شريحة مساحتها ١,٢٢ ميلا مربعا من العقارات فى وسط لندن تمتد من التيمس عند فيكتوريا إمبانكمنت (سد فيكتوريا) مخترقة فليت ستريت متبعة اتجاه حركة عقارب الساعة ثم الباربيكان سنتر إلى شارع ليفربول فى الشمال الشرقى وعودة بمحاذاة التيمس إلى المنطقة الواقعة غربى برج لندن مباشرة. توجد تجمعات خدمات مالية أصغر فى أماكن أخرى من لندن الكبرى: صناديق التحوط والمضاربات بماى فير بالجنوب الغربى ومركز الكانارى هوارف الأحدث على بعد ثلاثة أميال والذى يضم الفوائض التى لم تجد لها مكانا فى «الميل المربع» المكتظ.

فى صباح أيام العمل الأسبوعية، تتدفق أمواج البشر إلى محطة مترو شارع ليفربول ثم تأفل عائدة فى المساء إلى أماكن سكناها فى ضواحى لندن وأماكن أبعد من ذلك، عندما يحل الليل، تكون قوة العمل بذا سيتى، والتى يبلغ عددها ٣٥٠٠٠٠ شخص – يعمل أربع أخماسهم بالخدمات المالية – قد غادرت المكان تاركين وراءهم السكان المقيمين الذين يقل عددهم عن ٩٠٠٠ شخص، إضافة إلى حراس الأمن، وعمال النظافة ومن يعملون ليلا. إذا انتقلنا باتجاه الشرق من ذا سيتى وإلى سبيتافيلدز، تختفى الشوارع الأنيقة النظيفة، وتتبدى مشاهد الفقر والحرمان الحقيقيين. ذا سيتى جزيرة من الثراء تحيطها مناطق فقيرة تاريخيا.

تضم لندن بنوكا أجنبية أكثر من أى مركز مالى آخر: بحلول عام ٢٠٠٨، كانت تلك البنوك تقوم بنصف أنشطة جميع التجارة الدولية فى الأسهم والسندات، ومصدر حوالى ٤٥٪ من المبيعات الإجمالية للمشتقات غير النظامية، و٧٠٪ من إجمالى مبيعات اليوروبوند [أسهم اليورو] ٣٥٪ من تبادلات العملات الكوكبية و٥٥٪ من جميع الإصدارات العامة الدولية. وعلى الرغم من أن نيويورك تتفوق على ذا سيتى فى مجالات صناعة السندات والأوراق المالية، والتأمين، والإدماجات والتملك، وإدارة الأصول لكن كثيرا من أنشطتها ذات طابع محلى، مما يجعل من لندن أكبر محور مالى دولى – وأوف شور.

كانت لندن ذات مرة مركز أكبر إمبراطورية فى العالم، من ثم، تجمعت فيها الخبرات التى تراكمت على مدى قرون. يعتبر موقعها فى أوربا بين آسيا والولايات المتحدة إلى جانب اللغة الإنجليزية ميزات قَلَّ مضاهاتها. أما مصدر القوة والسطوة الأخرى فهى بنيتها الأوف شورية. منذ الخمسينيات، ظلت شركات الخدمات المالية تتوافد إلى لندن لأنها تتيح لها القيام بما لا تستطيعه فى مواطنها. وكما رأينا، فقد كان خلق أسواق اليورو الأوف شور المحررة فى لندن منذ نهاية الخمسينيات صعودا، والتى ظهرت تحديدا فيما انهارت إمبراطورية بريطانيا الرسمية، كانت هى التى خلقت مهرباً لبنوك الولايات المتحدة وغيرها فى مسعاها للالتفاف حول ضوابط وتنظيمات «الإصلاح الجديد New Deal». حينما أدخلت الولايات المتحدة أحكام سارباباتز – أوكسلى التنظيمية فى عام ٢٠٠٢ لحماية الأمريكيين ضد أمثال إنرون ووورلدكوم، لم تفعل ذا سيتى شيئا. تتخير جميع المنشآت الروسية التى تُدرج أسماؤها بالخارج، لندن، وليس نيويورك، جزئيا، بسبب معايير لندن المتساهلة.

عززت عملية التحرير الكبرى عام ١٩٨٦ مكانة لندن كمركز أوف شور، فيما شق الأمريكيون طريقهم عنوة واقتحموا المكان، وطالبوا برواتب فلكية واشتروا البنوك البريطانية وقلبوا الأوضاع التقليدية البريطانية بذا سيتى رأسا على عقب والتى كان يحافظ عليها «الجنتلمن» هناك. سرعان ما اخترقت قيم السيتى الجديدة المجتمع البريطانى الأكبر و أصبح التنافس على الأحكام التنظيمية المتراخية التى تبنتها لندن عتلة تستخدمها جماعات الضغط فى أنحاء الكوكب حيث غدت تُهدد بالانتقال إلى لندن إن لم تُنفّذ طلباتها. بثّت ذا سيتى النوازع المعادية للأحكام التنظيمية والرقابة فى أنحاء العالم، وحرّرت الاقتصادات الأخرى وأنظمتها المصرفية بالرموت كونترول، وبدا الأمر و أن الإمبراطورية كانت فقط قد تظاهرت بالموت. مرة تلو المرة، ظل بالإمكان تقصى كوارث شركات الولايات المتحدة المصرفية إلى مكاتب تلك الشركات بلندن. كانت الوِحْدة التى فجّرت شركة تأمين

أمريكان إنترناشونال جروب AIG، وتسببت فى خسارة مهولة لدافعى الضرائب الأمريكيين، كانت هى وحدة الشركة بلندن وكانت تتعامل فى ٤٠٠ منتج مالى. وبين أمثلة أخرى، وجد المُحقق الذى عينته المحكمة لتفحص انهيار ليمان براذرس فى سبتمبر ٢٠٠٨، أن تلك المؤسسة قد لجأت إلى حيلة تسمى Repo 105 لترحيل ٥٠ مليار دولار من موجوداتها من ميزانيتها العمومية، وفيما رفضت مؤسسات القانون بالولايات المتحدة أن تذيّل تلك المعاملة بتوقيعها، لجأت ليمان براذرس إلى مؤسسة قانون كبرى بلندن التى فعلت ذلك على الفور. واليوم، توجد لثلاثة أرباع شركات الولايات المتحدة الموجودة على قائمة مجلة Fortune، ولجميع البنوك الأمريكية الكبيرة، مكاتب فى لندن.

السرية مصدر الإغراء الجاذب الآخر. وعلى الرغم من أن بريطانيا لا تتبع نهج سويسرا للسرية المصرفية، و الذى يجعل من انتهاكها جريمة يعاقب عليها القانون، إلا أنها تستخدم آليات أخرى. يتذكر دنيس ماكشين وزير الخارجية البريطانى السابق، أنه انتقد السرية المصرفية فى حلقة نقاش أوربية. عندئذ، سأله نظيره من لوكسمبورج «أتفحصت أبدا قانون الائتمان بالمملكة المتحدة؟ يقول جميع مصرفيينا ومحامى الأموال لدينا إنك إذا أردت أن تخفى الأموال فعلا، اذهب إلى لندن وكوّن ائتمانا أو شركة ائتمان هناك». بإمكان شركات الأوف شور، وفقا للقانون البريطانى، أن تقوم بإدارة شركات المملكة المتحدة والعمل وكلاء عنها: من ثم، يصبح من المستحيل معرفة هويات الملاك الأصليين.

بعد أن بذلت ذا سيتى جهودا مضنية للترحيب بالأثرياء العرب فى الثمانينيات، وبالأثرياء اليابانيين وأثرياء النفط الأفارقة على التسعينيات، مضت ذا سيتى مؤخرا بنشاط كبير، فى خطب ودّ أفراد الأوليجاركية الروس وتوفير مهارب لهم بعيدا عن متناول سلطات فرض القانون الروسية، وذلك بمساعدة قنوات ملاذات وسيطة مثل قبرص. بحلول إبريل ٢٠٠٨، كان ثمة مائة شركة من كومنولث دول الاتحاد السوفييتى السابق المستقلة CIS مسجلة ببورصة لندن للأوراق المالية التى

كانت قد شهدت مبادلات تجارية فى سندات وأوراق مالية قيمتها حوالى ٩٥٠ مليار دولار أمريكى من شركات مقارها دول CIS. يقيم حوالى ٣٠٠٠٠٠ روسى فى لندن ويمتلكون قمة نوادى كرة القدم الإنجليزية، كما يمتلك روسى يسمى ألكساندر لِيدف صحيفتى الإيڤنينج ستار والإندپندنت. تجتذب قوانين بريطانيا المتساهلة وثقافة ذا سيتى آخرين كثيرين. فى فبراير ٢٠١٠ قال ألكساندر زڤيچينتسڤ، نائب المدعى العام الروسى إن «لندنجراد» – كما تسمى أحيانا – هى «مغسلة عملاقة لغسيل أموال الجريمة». وخلافا لما يحدث فى الولايات المتحدة مثلا، لا يتحمل مصرفيو لندن أية تبعات ولا يحكم عليهم بالسجن نتيجة ارتكاب أعمال مخالفة وتسريب أموال محظورة إلى البنوك تحت أغلفة من السرية التامة.

ثانى مغريات لندن الأوف شورية هو ما يسمى قانون، أو قاعدة محل الإقامة الثابت أو الموطن، الذى تطور مفهومه فى البداية لمساعدة الكلونياليين على تمييز أنفسهم فى أى مكان من الإمبراطورية يعيشون فيه. مثلا، كان الشخص الإنجليزى الإدارى الكلونيالى بالهند يعتبر «مُقيما» بالهند لكن محل إقامته الثابت هو إنجلترا، أى أن إنجلترا هى موطنه «الطبيعى» ومن ثم، يخضع للقانون البريطانى. وبالتقابل، يظل الهندى بلندن ينتمى إلى وطنه الطبيعى بالهند ولا يصبح بريطانيا أبدا. فى عام ١٩١٤ تم لَىُّ الأحكام الضريبية للسماح لمن ليست إنجلترا موطنهم الطبيعى لكنهم يقيمون بها تحاشى دفع الضرائب عن دخولهم من جميع أنحاء العالم، ودفع ضرائب فقط عن أرباحهم التى حققوها فعلا فى بريطانيا. وهكذا غدا الحكم الذى كان قد وُضِع أصلا للتمييز ضد الأجانب، أداة للتمييز ضد عامة المقيمين البريطانيين، وظل هذا الوضع قائما بشكل جوهرى حتى يومنا هذا. يمكن أن يقوم، مالك صندوق تحوط أو صندوق مضاربات، ليست بريطانيا موطنه الثابت أو الطبيعى بتسجيل دخله جميعه خارج بريطانيا ومن ثم يتجنب دفع الضرائب عنه.

يوجد بالمملكة المتحدة حاليا ٦٠٠٠٠ من هؤلاء، بينهم يونانيون من أصحاب كبريات شركات السفن والنقل البحرى، والروس من ملاك نوادى كرة القدم

البريطانية، وأميرات سعوديات وأصحاب شركة لاكشمى ميتال الهندية العملاقة، ولا يدفع معظمهم سوى ضرائب جد منخفضة. ولإضافة طبقة أخرى من عبثية هذا النظام، فقد وُلِد الكثير من هؤلاء المقيمين فى إنجلترا، بمن فيهم اللورد آشكروفت عضو مجلس اللوردات والمولود بإسكس، والذى تَملُكُ بليز، تلك الدولة الكاريبية شغاف قلبه لأسباب ضريبية.

وجد تحقيق نشرته الصنداى تايمز عام ٢٠٠٦ أن ثمة أربعة وخمسين ملياردير يعيشون فى بريطانيا، وأن الحاصل الكلى للضرائب التى دفعوها هو ١٤,٧ مليون جنيه استرلينى عن ثروتهم مجتمعة والتى تقدر بمائة وستة وعشرين مليار جنيه إسترلينى – وأن ثلثى ذلك المبلغ سدده المخترع چيمس دايسون، صاحب المشروعات والذى يصنع المكانس الكهربائية. لو أن مكتسبات هؤلاء عن تلك الأصول كانت ٧٪، ولو أنهم دفعوا ٤٠٪ ضريبة دخل، لوصل مجموع ما سددوه للضرائب أكثر من ٣,٥ مليار، أى أكثر بحوالى ٢٥٠ مِثلا. فى عام ٢٠٠٢، قال السير ريتشارد برانسون أحد كبار رجال المشاريع والذى يمتلك متاهة من الائتمانات والشركات بمناطق الأوف شور، إن شركته كان لابد وأن تكون نصف حجمها الحالى لو أنه لم يتحاشَ الضرائب، قانونيا، من خلال بُنى الأوف شور. يتعامل الإعلام البريطانى مع برانسون برهبة ووَجَل.

تلعب ذا سيتى دورا غريبا آخر له ملامح من الأوف شور فى الاقتصاد الكوكبى، حيث تقع مقار كثير من المؤسسات التى تنظم التجارة الكوكبية أو تؤثر فيها هناك. يحتل «مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB» مبنى فخيما بذا سيتى كمقر له. يقوم IASB بوضع الأحكام التى تتبعها الشركات فى جميع أنحاء العالم فى نشر بياناتها المالية، وتستخدم معاييره حاليا أكثر من مائة بلد، كما أن الولايات المتحدة فى سبيلها الآن لتبنى تلك المعايير. تتيح تلك القواعد للشركات متعددة الجنسية تجميع نتائجها من البلدان المختلفة ودمجها فى رقم واحد. مثلا، بإمكان إحدى الكوربوريشنات أن تَنْشر مجمل أرباحها من إفريقيا فى عدم وجود وسيلة

على الإطلاق لتفكيك تلك الأرقام لمعرفة الأرباح من كل بلد على حدة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن ٦٠٪ من أنشطة التجارة العالمية تحدث داخل كورپوريشنات متعددة الجنسية نتبين مدى هذا التعتيم الهائل. أيضا، ووفقا لأحكام IASB فمن المتعذر على أحد معرفة من المالك الحقيقى لكثير من الشركات، وفيما تصبح الشركات متعددة الجنسية أكثر تعقيدا، تغدو المشكلة أكثر سوءا.

يوجز ريتشارد مرفى المحاسب القانونى الذى بذل جهدا كبيرا لوضع تلك الأحكام على الأجندة العامة، يوجز المشكلة.. «تحصل أية شركة على ترخيص لتعمل فى أية منطقة من الحكومة التى تمثل شعب المنطقة. من ثم فمن واجبها الشركاتى أن تخضع للمحاسبة، وهذا هو جوهر مبدأ الخضوع للمحاسبة الذى تجاهلته أحكام IASB عن عمد». إذا جعلت أحكام IASB الشركات متعددة الجنسية تحلل معلوماتها المالية المتعلقة بكل بلد على حدة وتكشف عما تقوم به فى كل مكان تعمل به، سيؤدى هذا إلى زيادة هائلة فى شفافية الأسواق، وإلى تزويد المستثمرين بالمعلومات عن مواطن استخدام أموالهم، ومساعدة الحكومات على فهم كيفية نهب أموالهم من خلال استراتيجيات الأوف شور، وكيفية ما يجرى لإحداث اختلال بالأسواق التنافسية ومساعدة المواطنين على فهم من يقومون حقا بأنشطة مالية فى بلادهم وأنشطة بيزنس، ومنح الاقتصاديين كنزا دفيناً من المعلومات الجديدة لمساعدتهم على معرفة كيفية عمل الأسواق الدولية.

ليس IASB كيانا عاما لوضع الأحكام، مسئولا أمام برلمانات ديموقراطية، بل شركة خاصة مسجلة بدلاوير، وتمولها المؤسسات المحاسبية الأربع الكبرى وبعض أكبر الكورپوريشنات متعددة الجنسية فى العالم. وهذا مثال على ما يسميه البروفسور پرم سيكا من جامعة إسكس خصخصة صناعة السياسة العامة. من خلال IASB التى تضمها ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن فإن تلك البيزنسات العملاقة تقوم بوضع أحكام الكشف الخاصة بها بنفسها. وعلى الرغم من أن جيوشا جرارة من المواطنين نظّموا مسيرات ضد ستاندارد أويل، وإكسون موبيل،

ويونيون كارباید، وول مارت، وهاليبرتون، وفوكس نيوز، وماكدونالدز، إلا أن أحدا لم ينظم ولو مسيرة واحدة ضد IASB.

بيد أن أكبر دور تضطلع به ذا سيتى فى نظام الأوف شور الكوكبى يتمثل فى صلتها بإدارة شبكة العنكبوت البريطانية. فى الربع الثانى من عام ٢٠٠٩، تلقت المملكة المتحدة ٣٣٢,٥ مليار دولار أمريكى أموالا صافية فقط من تابعات التاج البريطانى الثلاث چرسى، وجورنزى وذا آيل أوف مان. فى يونيو عام ٢٠٠٩، كانت الشبكة، فى مجملها، تحوز ما يقدر بـ ٣,٢ تريليون دولار أمريكى إيداعات فى بنوكها الأوف شور، أى حوالى ٥٥٪ مما تحوزه البنوك فى أنحاء الكوكب وفقا لبنك التسويات الدولى، وهذا فقط، إيداعات مصرفية. لنتذكر أن شبكة الأوف شور البريطانية توفر لذا سيتى أوف لندن أشياء ثلاث. أولا، تقتنص الملاذات الضريبية المتناثرة فى أنحاء العالم البيزنسات الأجنبية أثناء مرورها وتوجهها إلى لندن، تماما مثلما تقتنص شبكة العنكبوت الحشرات. ثانيا، فهى تعمل آلية تخزين للأصول؛ إنها فلتر لغسيل الأموال تجعل ذا سيتى تتورط فى الأنشطة القذرة فيما توفر لها مسافة بعيدة بقدر يكفى الحفاظ على إنكار التورط بدرجة يمكن تصديقها.

لكن، فلنعد إلى ذا سيتى أوف لندن كورپوريشن الغريبة جدا. بإمكانك أن تقرأ كل صفحة من صفحات موقعها الإلكترونى لمدة أيام دونما أن تعثر على إجابة مرضية عن سؤال «ما هى؟» باستثناء أن الكورپوريشن هى الحكومة المحلية لـ «الميل المربع».

أول الأمور المستغربة حول الكوربوريشن هو شىء تعترف به علنا: إنها «ملتزمة بالحفاظ على وضع ذا سيتى مركزا ماليا ومركز بيزنس دوليا قياديا للعالم أجمع وتعزيزه. وإقامة صلات مع صناع القرار وذوى النفوذ فى أنحاء العالم». يترأس الكورپوريشن The Lord Mayor أو [العمدة العميد] وهو رئيس بلدية ذا سيتى أوف لندن أو الذى لا يجوز الخلط بينه وبين عمدة لندن الذى يترأس بلدية لندن الكبرى التى تضم ذا سيتى الصغيرة لكنه لا يملك سلطة قضائية عليها. تقول

الكوربوريشن «إن الدور الأساسى لرئيس بلدية ذا سيتى أوف لندن اليوم هو عمله كسفير لجميع الخدمات والمهن المالية التى تتخذ من لندن مقرا لها، بحيث يقوم فى الاجتماعات الخاصة والأحاديث والخطب بالدفاع عن قيم اللبرلة وشرحها».

يوجد بهيئة الحكم الحلى تلك ٩٠٠٠ فرد، وظيفتهم، رسميا، لا تقتصر فقط على تعزيز خدمات ذا سيتى المالية والنهوض بها، بل أيضا الدعوة النشطة إلى الحرية المالية واللبرلة، وخوض المعارك من أجل ذلك فى أنحاء العالم. تُكمل هذه الأنشطة ممارسات الضغوط من خلال اللوبيهات القوية. الكوربوريشن أحد أقوى اللاعبين النافذين إن لم تكن أقواهم جميعا، فى مجال التنظيم المالى الكوكبى. تمارس من خلال العديد من الرافعات والتأثيرات غير المنظورة، نفوذا غير مرئى على منظمى بريطانيا الماليين وسياسييها. فى فبراير ٢٠١٠، أكد ستوارت فرايزر، عضو لجنة السياسات والموارد التابعة للسيتى، أنه قد يكون أكثر من يمارسون الضغوط فى بريطانيا فاعلية.

بين أشياء عديدة أخرى، فإن السيتى هى أكثر قوة تنسيق للخدمات المالية نفوذا وفاعلية. كان چون مكدونيل عضو البرلمان عن حزب العمال أحد السياسيين القليلين الذين واجهوا مباشرة لوبى ذا سيتى القوى بالبرلمان. حينما طرح أليستير دارلينج، وزير المال البريطانى ضريبة على علاوات وامتيازات المصرفيين فى تقرير ما قبل الميزانية عام ٢٠٠٩، قال إنه شعر بنفوذ ذلك اللوبى «تلقيت العديد من المكالمات من كثير من المصرفيين، ومن المستغرب أنهم رددوا نفس العبارات،. لم ترقهم تلك الضريبة، وقالوا إن هذا يثير قلقهم حول الأوضاع فى لندن، وما شابه».

تشكل الكوربوريشن إجماعا يحابى المصالح المالية وتعمل على الحفاظ عليه قائما. تسعى للتأثير فى سن القوانين بالداخل والخارج. بصمات الكوربوريشن واضحة على قانون «الخدمات المالية والأسواق» لعام ٢٠٠١، الذى أعلن أنه لا ينبغى على «هيئة الخدمات المالية» التى كانت تقوم بالمهام التنظيمية ببريطانيا وقتئذ، أن «تثبط إطلاق منتجات مالية جديدة، وأن عليها تلافى إقامة العوائق التنظيمية، وأيضا

تلافى إلحاق الدمار بتنافسية المملكة المتحدة». لكن هذا جميعه لا يعطينا صورة واضحة شاملة عما يجرى. إذا نقّبت عميقا، مثلما فعل تايلور وجلاسمان، ستجد أن الكوربوريشن غائرة فى القدم، وغامضة بدرجة تصبح معها محاولات فهم الأغراب لها أمرا بالغ الصعوبة.

موقع الكوربوريشن الإلكترونى مساحة مكتظة بالروابط النفقيّة (الشبيهة بالأنفاق) والصلات غير المتوقعة. ثمة ١١٣ شركة لتسليم الحيازات (تسليم ملكية العقار الشرعية) يعود تاريخها إلى أكثر من ألف عام. يوجد أيضا مكاتب حكومية ومسئولون حكوميون: مسئولو أمن المناطق aldrmen ومجلس ومحكمة المشورة العامة، وأحكام السلوك الحياتية. نرى أيضا استعراض موكب عمدة ذا سيتى Lord Mayor الطقوسى السنوى بالعربات المذهبة والوجهاء وهم يرتدون الأردية المصنوعة من الساتان، والفرق الموسيقية، والذى يشاهده نصف مليون شخص بالشارع وتبثه البى بى سى ليشاهده الملايين.

تمكنت الكوربوريشن على مر القرون من اقتطاع مجال سياسى لنفسها خارج نطاق القوانين والمؤسسات الديموقراطية البريطانية إلى حد كبير. ظلت ذا سيتى أوف لندن قائمة منذ زمن غائر فى القدم لا يكاد أحد يتذكر بداياتها وفقا للمؤرخين والمرشدين السياحيين، أو بتحديد أكثر، قبل تتويج ريتشارد الأول ملكا فى عام ١٠٦٧. تفخر الكوربوريشن بأن «ذا سيتى أوف لندن هى أقدم بلدية ديموقراطية ظلت موجودة حتى الآن، ويعود تاريخها إلى ما قبل البرلمان، كما أن دستورها متجذر فى الحقوق والمزايا الغائرة فى القدم التى كان المواطنون يتمتعون بها قبل الغزو النورمندى فى عام ١٠٦٦».

يقول جلاسمان إنه إذا كان تاريخها يعود إلى الأزمنة الغابرة، إذن، فهى خارج نطاق الإحالات التشريعية. وفيما تطور نظام بريطانيا السياسى السائد على مدى عقود، ظلت ذا سيتى قلعة تقاوم تيارات التاريخ التى غيرت بقية الدولة القومية البريطانية. تنجم الميزات الخاصة التى تتمتع بها عن سطوة رأس المال النقدى. ظل

حكام بريطانيا بحاجة دائمة إلى أموال ذا سيتى، ومن ثم دأبوا على منحها ما تريده مقابل ذلك، بل إن الكوربوريشن نفسها تُلمح إلى ذلك:

تم اكتساب حق ذا سيتى فى إدارة شئونها الخاصة تدريجيا كمميزات وتنازلات اكتسبتها من التاج. ضمنت أهمية لندن كمركز للتجارة والسكان والثروة لها الحقوق والحريات قبل غيرها من البلدان والمدن. كانت ذا سيتى منذ العصور الوسطى وحتى عهد أسرة ستوارت مصدر القروض المالية للملوك الذين كانوا يسعون للحصول على الأموال لدعم سياساتهم بالداخل والخارج.

وبمعنى ما، ترجع أصول نظام بريطانيا السياسى بمجمله إلى ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن. أُسِّس مجلس اللوردات على غرار مجلس نواب الملك الرشداء Court af Aldermen، ومجلس العموم على غرار The Court of Common Coancil بالسيتى، كما أن منصب رئيس الوزراء يضاهى منصب عمدة ذا سيتى Lord mayor الذى كان ينتخبه مجلس المشورة العامة Common Council بالسيتى والذى يشير إلى نفسه بصفته الجد الأكبر للبرلمانات. يقول جلاسمان «مازالت ذا سيتى تتصرف كدولة داخل دولة، ويعنى هذا واقعيا أن ثمة مدينتين تسميان لندن، إحداهما مدينة واقعية، والأخرى هى موطن ثمانية ملايين نسمة».

ليس لبريطانيا الحديثة دستور مكتوب، هذا على الرغم من أن بعض المؤرخين يتحدثون عن أنه كان ثمة دستور قديم تتعلق بنوده بالحقوق والمميزات والحريات القديمة. هذا أسلوب للحديث عن مجالات للقوة والنفوذ وحركة المد والجزْر للعلاقات بين مختلف أعمدة المملكة على مدى القرون. يصف جلاسمان أربعة أعمدة للدستور القديم: الملك بصفته الرأس، والكنيسة التى تمثل الروح، والبرلمان الممثل للبلد، وذا سيتى، أو النقود – وهى ليست فى مرتبة أدنى من الملك أو البرلمان، بل متداخلة معهما فى علاقة سياسية معقدة. حينما اجتاح الملك ويليام الأول إنجلترا عام ١٠٦٦، تخلت بقية البلاد عن حقوقها، لكن ذا سيتى تمسكت بممتلكاتها الحرة (الأرض والعقارات التى تملكها امتلاكا مطلقا)، وحرياتها القديمة، وميلشياتها ذات

التنظيم الذاتى - بل إنه كان على الملك نفسه أن يتجرد من سلاحه لدى دخوله ذا سيتى. حينما أمر ويليام بعمل سجل للملكيات The Domesday Book - وهو مسح لأصول المملكة وإيراداتها التى تُحدد على أساسها الضرائب - تم استثناء ذا سيتى.

نتيجة لحركة الإصلاح الدينى البروتستانتية التى حدثت بعد ذلك بخمسمائة عام، غدت الكنيسة خاضعة للتاج، وفى القرون التى تلت، تراجعت سلطة الملك، وفقد البرلمان باطراد طبيعته الأرستوقراطية واتسعت حدود المساواة لتشمل جميع الأشخاص الناضجين تقريبا. لكن ذا سيتى ظلت بمنأى عن هذا كله. كانت، حسب مقولة أحد الإصلاحيين فى القرن التاسع عشر «تماثل وحشا غريبا ضخما ينتمى إلى ما قبل التاريخ والذى تمكن من أن يظل موجودا فى العالم الحديث».

وعلى الرغم من نجاح بعض الملوك والشخصيات الثورية والخطباء الدهماويين أحيانا فى تقليص الحقوق والامتيازات الخاصة التى تتمتع بها ذا سيتى إلى حد ما لكن غالبيتهم واجهوا نهاية أليمة واستردت ذا سيتى ما فقدته وأكثر فيما بعد. كان فى نهاية وات تايلور، قائد ثورة الفلاحين عام ١٣٨١ والذى لقى حتفه تحت ضربات سيف ويليام والويرث الوحشية، عبرة لمن يعتبر.

أثار الكاردينال ولزى، المستشار القوى للملك هنرى الثامن حنق ذا سيتى بأن طرح الضرائب التصاعدية، وأجبر النبلاء على «التبرع» الإلزامى للعرش بمبالغ كبيرة، بل وقام بمصادرة دروع وسبائك شركات تسليم الحيازات بالسيتى وأوانيها الفضية. ساعدت ذا سيتى على هندسة مؤامرة قتل ولزى عام ١٥٢٩ بتهم من قبيل إنه كان «يعانى من مرض الزهرى ورغم ذلك كان يتجرأ على تقبيل الملك». لم تنس ذا سيتى هذا أبدا، ومن ثم، استحدثت فى عام ١٥٧١، منصب المستشار القانونى لمجلس بلدية ذا سيتى remembrancer لتذكير الملك بما يدين به لها. يظل هذا المستشار، وهو أقدم لوبى مؤسس فى العالم، قوة فاعلة فى الدولة البريطانية حتى يومنا هذا، القناة التى تصل البرلمان بذا سيتى وهو الشخص غير البرلمانى الوحيد

الذى يدخل قاعة الاجتماع بالبرلمان، ويجلس خلف رئيس المجلس دون أن يجذب الانتباه إلى نفسه، ويتلخص دوره فى إجراء الاتصالات اليومية بالمسئولين فى مختلف الهيئات الحكومية الذين يضطلعون بتطوير السياسات الحكومية، وصياغة القوانين، وتعزيز العلاقات مع مجلس البرلمان. يضطلع پول دابل، المستشار الحالى، بالحفاظ على وضع ذا سيتى ومكانتها وتعزيزهما وضمان حماية حقوقها الراسخة.

وقت كتابة هذا فى عام ٢٠١٠، تضمنت آخر المذكرات العلنية التى أصدرها مكتب المستشار هجوما ضد محاولات أوربا كبح جماح أنشطة صناديق التحوط، وأخرى تسعى إلى تبرئة أسواق المشتقات غير النظامية من دورها الذى ساعد على الأزمة المالية ورفع القيود المتشددة المفروضة عليها. وعملاً بوضع ذا سيتى كمنطقة أوف شور، يلعب مكتب المستشار remembrancer دورا دوليا مهما أيضا، حيث يتعاطى مع أعضاء السلك الدبلوماسى، ويتعاون عن كثب مع الأسرة المالكة لإقامة الولائم وحفلات العشاء الرسمية على شرف رؤساء الدول والحكومات الزائرين.

يتذكر جلاسمان المرة التى قام فيها بزيارة مكتبة جامعة جيلدهول وطلب الاطلاع على ميثاق أو امتياز ذا سيتى أوف لندن!. والميثاق أو الامتياز هو سلطة تمنحها قوة ذات سيادة وهو وسيلة إقامة المدن والكوربوريشنات والكيانات المصنطعة الأخرى. تحوّل المواثيق أو الامتيازات تلك مجموعات الأفراد إلى مؤسسات ذات حكم ذاتى. والكيان الذى يمنح الإذن أو الميثاق هو بطبيعة الحال أسمى من المتلقى، ومن ثم، فإن المدن «المأذونة» ذات الميثاق مثلا تخضع للدولة القومية. يتذكر جلاسمان أن أمين المكتبة أطلق ضحكة خافتة وقال «لا يوجد ميثاق». وبدون ميثاق، تظل ذا سيتى فى حالة التباس دائم فيما يتعلق بصلتها بالدستور البريطانى، ومثل الجاذبية، لا يمكنك رؤية طبيعتها الحقة سوى من خلال التأثير الذى تمارسه على الأجسام المحيطة بها.

جلست مع جلاسمان بمطبخ منزله بشمال لندن، فيما مضى هو يورد الاستشهاد تلو الآخر كى يوضح كيف ظلت ذا سيتى تقتطع الامتيازات المتتابعة

لتضمن أن القواعد التى تحكم بقية بريطانيا تتوقف عند حدودها. مثلا، أورد قانون ويليام ومارى لعام ١٦٩٠ الذى يؤكد على امتيازات الكوربوريشن. تنطبق بعض القوانين الصادرة عن وستمينستر على الكوربوريشن، بيد أن ثمة قوانين كثيرة يسنها البرلمان تستثنيها كلية أو جزئيا. وعلى هذا، فرغم أن ذا سيتى ترتبط بالدولة القومية البريطانية إلا أنها مرتبطة بنيويا بأماكن أخرى، وفى هذا، فهى تماثل جرسى أو جزر الكايمان، اختصاصات الأوف شور القضائية التى تدور فى فلكها. وهذا مهم جدا بالنسبة لرأس المال الكوكبى الحذِر الجبان. يواجَه أى تحدٍ للسيتى من خلال استدعاء قدسية تاريخها، ومن خلال مهارات خُدّام المال الفائقة وقواهم المفرطة. مركز الخدمات المالية هذا نو النظرة المستقبلية والذى تشمل أنشطته الكوكب بأكمله، ويصل نفوذه، بصمت، إلى منازل الناس من بالتيمور عن طريق برمنجهام إلى بورنيو، مؤسس على برنامج بنيوى غائر فى القدم حصين وفريد لا يمكن المساس به.

ليست مراسم ذا سيتى الاحتفالية مجرد بقايا من الماضى تتميز بالحيوية وتبعث البهجة فى النفوس، لكنها تلقى إعجاب أصدقاء ذا سيتى وتبعث فى نفوسهم الطمأنينة لأن القليلين هم من يفهمون مغزاها، كما أنها تدعم سطوة ذا سيتى. وكما يوضح كُتيب قديم للكوربوريشن فليست تلك المراسم والاحتفالات مجرد استعراضات للمتعة، بل إنها تجسد حقوق ذا سيتى وامتيازاتها وتجعلها مرئية. كان يحدث أن تُسيَّر تلك الاستعراضات المهيبة فى كل مرة يتم فيها تحدى استقلالها. حدث مثلا، فى عام ١٨٨٤ أن طرح الإصلاحيون مشروع قانون لدمج ذا سيتى مع لندن الكبرى وكان الرد هو استعراض مهيب لم يُر له مثيل، استعراض اللورد مايور [عمدة الكوربوريشن] والذى كان أيضا مشحونا بالرسائل السياسية، رافق ذلك حملات تشهير ضد الإصلاحيين، وتنظيم مسيرات احتجاجية ضد مشروع القانون.

ثمة عمدة Mayor للندن وآخر Lord Mayor أو العمدة العميد للكوربوريشن

وذلك تحديدا لأن لندن مدينتان: مركز سكانى متسع ونابض يعانى أهله من المشاكل تتوسطه جزيرة أوف شور فاحشة الثراء. يفتقد أهل لندن سلطة بلدية محلية توحد بينهم، فيما أن لدى البيزنس، وبخاصة الصناعات المالية أقدم مؤسسة سياسية فى المملكة تقوم على خدمتها.

يعمل جلاسمان مع منظمة «مواطنى لندن»، وهى شبكة تضم ما يربو على ١٤ مجموعة مدنية ودينية تسعى إلى تحسين أساليب الحكم السياسى للندن وتنظيم المجتمع. قام نيل چايمسون، المدير التنفيذى لمنظمة «مواطنى لندن» بالاتصال بالكوربوريشن بعد انفجار الأزمة المالية عام ٢٠٠٧. قال «كنا نتفحص أسباب الأزمة، وبدت جميع الطرق وأنها تؤدى إلى جيراننا هؤلاء الذين لم نعلم الكثير عنهم». بدت الكوربوريشن متباعدة متعالية، قال چايمسون إن انطباعه كان هو أنهم كانوا يقولون إنهم لا يمانعون فى إعطائنا بعض النقود، لكنهم لا يريدون إقامة علاقات معنا. بعد ذلك، قام بدعوة الكوربوريشن لحضور مناسبة أقامتها منظمة «مواطنى لندن» عام ٢٠٠٩، وجاء الرد الطنان المتكلف شاهدا على موقف الكوربوريشن من عامة اللندنيين «نرحب بمنظمة مواطنى لندن مثلما نرحب بأية مجموعة أخرى. ليس للزيارة الرسمية أى معنى فى هذا المقام.. ولتلافى الشكوك، لا يعنى هذا أى شكل من الاعتراف أو التفاوض».

وعلى الرغم من ذلك، فقد انبثقت علاقة من نوع ما، لكن مسئولى الكوربوريشن عادة ما يغادرون الاجتماعات ثم يعاودون الظهور مرة أخرى. وحينما أصدرت «مواطنو لندن» نداءات لزيادة أجور الطباخين، وعمال النظافة، وغيرهم من العمال بذا سيتى ، ووضع حد أعلى للفوائد قدره ٢٠٪ واستخدام موارد ذا سيتى لإقامة مساكن ذات أسعار معقولة فى لندن، اشتكت الكوربوريشن من أن كمينا قد نصب لها بدعوتها إلى أحد الاجتماعات.

فى عام ١٩١٧، وفيما كان رجال الطبقة العاملة يموتون فى الميادين بفرنسا، حاول هربرت موريسون من حزب العمال، وقد تأثر بالمزاج العام المطالب بالإصلاح،

الدعوة إلى مواجهة ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن وسحبوها من على الخريطة حيث رأى أنها موطن الأنشطة المالية الحديثة الخبيثة وصحافة الإثارة الرخيصة. بعد الحرب، أدخل حزب العمال إلى بيانه الرسمى الذى يحدد أهدافه تعهدا بالقضاء على الكوربوريشن وضمها إلى حكم بلدى مُوحّد للندن. أخبرنى چون مكدونيل، عضو البرلمان عن حزب العمال أن «موقف حزب العمال التقليدى كان هو التحكم فى أموال البلد وأنشطته المالية لمصلحة الشعب على المدى الطويل».

بعد الكساد الكبير، وإراقة مزيد من دماء الرجال العاملين فى الحرب العالمية الثانية، ساد مزاج عام يكاد يكون فريدا فى التاريخ البريطانى. كتب جلاسمان يقول «للمرة الأولى والوحيدة فى تاريخها، تبنت الدولة البريطانية فكرة موضوعية عن الاقتصاد وأخضعت الاقتصاد المالى للاحتياجات بحيث صار لها الأولوية». لم يُخفِ كلمنت أتلى، رئيس الوزراء عن حزب العمال، هدفه:

شاهدنا المرة تلو المرة، أن ثمة سلطة أخرى فى هذا البلد مختلفة عن تلك التى تتخذ من وستمينستر مركزا لها. ظل باستطاعة ذا سيتى أوف لندن، وهو مصطلح مريح يشير إلى مجموعة من المصالح المالية، أن تثبت ذاتها فى مواجهة حكومة هذا البلد. يستطيع هؤلاء الذين يتحكمون فى المال، اتباع سياسة فى الداخل والخارج مناهضة لتلك التى يقررها الشعب. إن أول خطوة لنقل هذه السلطة هى تحويل ذا بنك أوف إنجلاند إلى مؤسسة خاضعة للدولة.

كان ذا بنك أوف إنجلاند قد أنشئ عام ١٦٩٤ كمؤسسة خاصة واستهل الاستثمار فيه أثرياء السيتى البروتستانت، وذلك إلى حد كبير، لتوفير قروض لبناء أسطول بحرى. أتى ظهور البنك وخلق الدين القومى معه بثورة مالية سرعان ما أدت إلى ظهور أسواق الرهونات، ومؤسسة ليودز للتأمين، وسوق للأوراق المالية، والصحافة المالية، وتوسع سريع فى التجارة الخارجية. شكّل القطاع المالى ما أسماه پى. جيه. كاين. وإيه. چى. هوپكينز «حاكم الآلة الإمبريالية».

حقق أتلى ما أراده وتم تأميم ذا بنك أوف إنجلاند عام ١٩٤٦. بيد أن هذا

النصر الظاهرى كان بلا مضمون إذ إن البنك كان يملك أوراقا مهمة يلعب بها: ليس فقط سيطرته على أموال الأمة، بل أيضا التزام أتلى بالإمبراطورية، إذ إنه، وكما بين جارى بيرن، فقد كان ذلك الالتزام «يضمن أن يصبح دور الإسترلينى الدولى المشروع الاقتصادى الأوحد الحاسم فى الفترة التالية للحرب مباشرة». وفى النهاية، كان التأميم مجرد سراب، إذ استمرت نفس الهيئة المؤلفة من طبقة المصرفيين التجار من خريجى إيتون تدير البنك، كما أن القانون الذى اقتضى تأميم البنك، وكما يعترف البنك نفسه، لم يأت بأى ذكر لدور البنك أو هدفه. اكتسبت الحكومة سلطات إصدار «تعليمات» للبنك، لكنها اعترفت فى عام ٢٠١٠ أنها لم يحدث واستخدمت تلك السلطات حتى آنذاك، وكما ذكرت الإيكونوميست فى أعقاب التأميم مباشرة «لن يختلف البنك المؤمم لعام ١٩٤٦ بأى أسلوب جوهرى عن البنك ذى الملكية الخاصة لعام ١٩٤٥». كانت تلك هى الحدود القصوى التى يمكن أن تصلها أية محاولات لتقييد المصالح المالية.

فشل أتلى وموريسون فى توحيد لندن، وعاد حزب المحافظين الموالى للسيتى للسلطة عام ١٩٥١؛ واستهلت اللجنة الملكية لعام ١٩٥٧، التى أطلقت شرارة تغيير الحكم المحلى فى أنحاء بريطانيا، بيانها بتلك الكلمات الخالدة «للمنطق حدوده، ويقع وضع ذا سيتى خارج نطاق تلك الحدود». بحلول ١٩٦٣، وفيما زوت الإمبراطورية، وأعاد الانفجار الكبير لليورو دولار إلى السيتى نشاطها وحيويتها، تربع البنك مستقرا على القمة، بدرجة أن أجبر اللورد كرومر، حاكم البنك، هارولد ويلسون، رئيس الوزراء على التخلى عن نصف وعوده الانتخابية وتقليص إنفاقات الحكومة إلى الحد الأدنى. أتى رد فعل ويلسون غاضبا بدرجة أنه صاح فى إحدى المناسبات «من رئيس وزراء هذا البلد، أنا أم سعادة حاكم البنك؟».

فى عام ١٩٥٦، لم يتم إلغاء الكوربوريشن، بل تم إلغاء المجلس الإقليمى المحلى للندن الأوسع نطاقا بكثير. وفى عام ١٩٨١، أُطلقت محاولة أخرى فى البرلمان لإلغاء ذا سيتى «ومنح ذا سيتى أوف لندن نمط الحكم المحلى الديموقراطى الذى

ظل سائدا فى باقى البلاد لسنوات طويلة». لكن المحاولة أُبطلت. وقتئذ، كانت مارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا، وكانت الطبقة السياسية بأكملها تقريبا فى سبيلها لفقدان الثقة بالتصنيع والركوع أمام ذا سيتى. عُرِض كل شىء للبيع: ملاعب المدارس وأفنيتها، شركات الهاتف، وساحات الأسواق. احتلت ذا سيتى المقدمة فى عملية تحويل كل شىء إلى أموال Financialisation: بإعادة هندسة مؤسسات التصنيع وجعلها حاملات استثمار ذات رافعات قوية ونفوذ فاعل، وحَزْم الرهونات على هيئة أوراق مالية تدعمها أصول تطرح للتداول فى الأسواق الكوكبية.

وعلى الرغم من أن ذا بنك أوف إنجلاند (مثل المنظمين الماليين الآخرين) مسئول أمام البرلمان، لا الكوربوريشن، إلا أن موقعه الفيزيقى فى مركز السيتى الجغرافى يعكس أين يكمن قلبه. يشارك البنك ذا سيتى رأيها، الذى ترسخ عبر القرون، بأن الطريق إلى التقدم يكمن فى تحرير الأسواق وحرية رأس المال النقدى، فى وجود السيتى بالمقدمة. فى عام ١٩٩١، قرر مدراء البنك إعلان ما يتطلع إليه البنك بوضوح وأتوا بأهداف رئيسية ثلاثة له، كان هدفان منها هما ما تسعى إلى تحقيقهما البنوك المركزية عادة: حماية العملة والعمل على استقرار النظام المالى. أما الثالث، والذى عبر عنه حاكم البنك إيدى چورج، فكان «العمل على ضمان فاعلية خدمات المملكة المالية، والدفع قدما بنظام مالى يعزز الوضع التنافسى الدولى لذا سيتى أوف لندن وغيرها من مراكز المملكة المالية». بتعبير آخر، حماية ذا سيتى كمركز أوف شور وتعزيز هذا الوضع.

هذه السياسة – تعزيز وضع ذا سيتى كمركز أوف شور وحمايته – مضادة لمبادئ السوق الحرة التى تزعم ذا سيتى وداعموها أنها تمثلها.. وفى تلك الأثناء، شعر جلاسمان بالإحباط والغضب لأن جزءا حيويا ثريا من مدينة لندن التى أحبها – بوتقة الانصهار الإنجليزية المفعمة بالأحاسيس وطيب المشاعر التى رحبت بأجداده اللاجئين – تم اقتياده وغوايته بعيدا عن الحكم المدنى وضمه إلى ذا سيتى. ومثل الإصلاحيين قبلهما، يود هو وتايلور أن يرى ذا سيتى كوربوريشن

وقد أدمجت في بقعة لندن، بحيث يصبح بالإمكان، بين أشياء أخرى، استخدام أصولها المهولة لمعالجة مشكلة الفقر.

ظلت ثمة صعوبة بالغة أمام النظرية السياسية لإدخال الكوربوريشن إلى نطاق تركيزها واهتمامها، ناهيك عن تقدير أهميتها. تُغفل إصدارات التيار السائد الحديثة وضع ذا سيتي غير المحدد. يعرف المنظرون السياسيون أن جميع أشكال السلطة الأخرى قد أُخضعت للدولة، كما أنه من السهل افتراض أن رأس المال أصبح مهيمنا من خلال عمله داخل نطاق الدولة، لا خارج أطرها. لا يرى الماركسيون ذا سيتي سوى في السياق الأوسع للصدام بين رأس المال الصناعي ورأس المال النقدي. ركز أتباع الفيلسوف چون رولز على التأثير الاجتماعي – العلاقة بين الحكام والمحكومين – لكن اهتمامهم بدور المؤسسات والتاريخ ظل أقل نسبيا. وعلى الرغم من أن الكوكبة أدت إلى مجالات كاملة من الأبحاث حول أفعال اللاعبين الاقتصاديين وأنشطتهم في الأسواق وتفاعلاتها، إلا أنه من المعتاد ألا يتم مناقشة المؤسسات السياسية سوى على المستوى المجرّد. وعلى الرغم من أن أبحاثا كثيرة تفحصت دور الكوربوريشنات، إلا أن الكوربوريشنات تحصل على ترخيصاتها لمزاولة أنشطتها وعملياتها من الدولة – أي أنها مخلوقات أوجدتها سلطة الدولة. أما كوربوريشن ذا سيتي أوف لندن فشيء آخر. وعلى الرغم من أنها قد تكون جدة البرلمانات، إلا أنها، بكل تأكيد، الجد الأكبر لشبكات وشلل الجنتلمن من قدامى الرفاق old boys المسيطرين.

تتمكن ذا سيتي، من خلال سياسات التقارب الشخصي، وروابط الهوية الحميمة والمبادئ المشتركة ومراسمها الاحتفالية وعروضها الطقوسية المعقدة، تتمكن من أن تكون ذات سطوة واسعة قوية، لكنها أيضا تظل غير مرئية تقريبا. وهي، حسب ما يقوله جلاسمان «مؤسسة غائرة في القدم، شديدة الصغر، تجمع أفرادها علاقات حميمة، لا تتسق مع أي نموذج مسبق للحداثة. لدينا هنا كمُيون (وحدة اجتماعية) عصر أوسطية مُمثِلة لرأس المال».

• • •

فيما اشتبك جلاسمان وتايلور مع مطوري سپيتافيلد، لاحظا ظاهرة غريبة

أخرى. تنقسم ذا سيتى إلى خمسه وعشرين قسما فرعياً، أو أحياء فرعية، لا يسكن الناس سوى أربعة منها، أما الدوائر الباقية فتتكون فى غالبيتها من عقارات تجارية. اكتشف تايلور، من خلال اتصالاته، أن المُطوّر كان يتفاوض على شراء أرض مقامة عليها مدرسة ابتدائية فى بورتسوكن أفقر أحياء ذا سيتى السكنية وعلى إغلاق المدرسة أيضاً. من ثم، قرر تايلور الترشح لانتخابات الحى فى ديسمبر ٢٠٠١ كى يقود حملة ضد الإغلاق. اكتشف أن تلك الانتخابات هى الوحيدة بين جميع أحياء ذا سيتى التى تنافس فيها مُرشحان، إذ إن جميع المرشحين الآخرين كانوا بدون منافسين. طلب منه بعض أعضاء مجلس ذا سيتى التنازل عن الترشح قبل الاقتراع، بل إنهم أبلغوا الهيئة المشرفة أنه قد تنازل بالفعل. لكنه صمد وانتخبه أهالى الحى.

وفيما تفحص تايلور، بمساعدة من جلاسمان، ممارسات ذا سيتى الانتخابية، اكتشفا أن ثمة مشروع قانون خاص كان يجرى تمريره فى مجلس العموم، وتجاهله الإعلام.

كانت التوقعات هى أن فوز حزب العمال الذى ظل يعتبر دعامة اليسار فى بريطانيا منذ عشرينيات القرن العشرين، فوزه فى انتخابات عام ١٩٩٧، سيكون بداية عهد تصادمى بالنسبة لذا سيتى ومراكز الأوف شور الأخرى التى تدور فى فلكها. كان جوردون براون، وزير مالية بلير، قد وعد فى عام ١٩٩٣ بأنه سيعمل على «إنهاء الانتهاكات الضريبية التى تصل إلى قلب المالية العامة من خلال ممالقة فاحشى الثراء على حسابنا جميعا.. إذ إن أى وزير مالية عن حزب العمال لن يسمح بإعفاءات أو تخفيضات ضريبية للمليونيرات فى ملاذات الأوف شور الضريبية». بيد أنه، وفى عام ١٩٩٢، وقبل الانتخابات العامة السابقة، قام جون سميث، الزعيم العمالى بشن حملة تمثلت فى جولات دعوات على الغداء والعشاء بمطاعم ذا سيتى لإقناع كباتن المال بقبول حكومة لحزب العمال. لكن سرعان ما لحقت بحزب العمال الهزيمة الرابعة على التوالى منذ انتخاب مارجريت ثاتشر عام

١٩٩٤، وتوفى سميث نتيجة أزمة قلبية عام ١٩٩٤. قام خليفته، طونى بلير بتحويل حزب العمال، فى النهاية، إلى مؤسسة بإمكان السيتى أن تتعلم أن تحبها. ساعد بلير فى مهمته تلك پيتر ماندلسون، حفيد هربرت سميث. فى عام ١٩٩٦، تخلى بلير، بهدوء، عن تعهد حزب العمال الذى ظل قائما لثمانين عاما بالقضاء على ذا كوربوريشن أوف لندن، وأطلق بدلا من ذلك وعدا مبهما بـ «إصلاح» ذا سيتى. لم يلاحظ سوى القليلين سقوط آخر حصن بريطانى كبير معارض للقطاع المالى. حينما فاز بلير فى العام التالى بأغلبية ساحقة، كان بإمكان ذا كوربوريشن أن تشعر بالارتياح وهى مطمئنة إلى أمان وضعها.

شرح مايكل كاسيدى، الذى كان وقتئذ رئيسا للجنة السياسات والموارد التابعة للكوربوريشن، نهج بلير ووصفه بأنه «صفقة مزدوجة»: إن حزب العمال حريص على التقرب من الكوربوريشن: «أما چون مكدونيل النائب العمالى فقد أوضح الرأى الذى كان سائداً داخل الحزب:

قضيتَ ثمانية عشر عاما فى المعارضة، وكنت تريد الوصول إلى السلطة بأى ثمن. عقد بلير و براون حلفا مع الشيطان منحا به ذا سيتى ما تريده. كانت الفكرة إتاحة فرصة التربح لهم، مقابل الضرائب. لم تكن علاقة وفق مبادئ الحزب بل إنها أعطتهم ما يريدونه. لا أعتقد أن براون كان يفهم ما يفعله. كانت مجرد صفقة تعمل على استقرار حكومتهم.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن «الإصلاح» المقترح – مشروع القانون الذى كان تايلور وجلاسمان قد لاحظاه – لم يكن مقايضة، بل إذعانا مثيرا للدهشة لكوربوريشن لندن. ظاهريا، لم يكن ثمة ما يلفت النظر إلى المشروع. كان فقط ينظم حقوق الاقتراع لكيان مجلس المدينة المحلى الحاكم، بيد أنه كان ثمة حقيقة غريبة تكمن خلفه. فعلى حين كان لكل فرد من سكان ذا سيتى البالغ عددهم ما يربو على تسعة آلاف نسمة صوت واحد، كان مشروع القانون يهدف إلى منح صوت مستقل لكل بيزنس فى ذا سيتى بحيث يكون للبيزنسات ما مجموعه ٢٣٠٠٠

صوت فيما بينها، وبذلك يصبح بإمكان الشركات الدخول على أصوات السكان بسهولة.

اقترح «إصلاح» بلير تذويب سلطة السكان بدرجة أكبر. كان مشروع القانون يمنحهم تسعة آلاف صوت، لكنه اقترح توسيع أصوات الشركات لتصبح ٣٢٠٠٠ صوت، وبذا يمنحها كارتا على بياض لإدارة ذا سيتى. وفقا لتعبير الجارديان. تُخصّص الأصوات للشركات وفقا لعدد العاملين فيها لكن دون أن يقتضى المشروع أخذ رغبات هؤلاء العاملين فى الاعتبار، بل إن الإدارة – التى تمثل المال – هى التى تقترع نيابة عن العاملين. ومن ثم، ظلت مؤسسة جولدمان ساكس، وذا بنك أوف تشاينا، وبنك موسكو نارودنى وشركة KPMG للمحاسبات تدلى بأصواتها فى الانتخابات البريطانية. استشار جلاسمان أكاديميين عديدين ليسألهم عما إن كان لديهم علم بوضع مماثل فى أى مكان بالعالم، وكانت الإجابة بالنفى.

ومثلما عمل نظام «التوافق» السويسرى على إخصاء أية معارضة سياسية محتملة وعمل عدم وجود أحزاب بچرسى على ضمان إجماع النخبة السياسية الواقعة فى أسر المصالح السياسية، عملت ذا كوربوريشن أوف لندن على إضفاء الصبغة المؤسسية على وفاة السياسات المعارضة فى ذا سيتى.

فى مايو ٢٠٠٢، تقدم تايلور وجلاسمان بالتماس ضد مشروع قانون «إصلاح» ذا سيتى، وفى أكتوبر ٢٠٠٢ نظره «لوردات القانون» (أعضاء البرلمان من اللوردات الذين سبق لهم أن شغلوا مناصب قضائية عليا) وهى أعلى سلطة قضائية فى البلد. لم يدعمها أحد سوى بعض أعضاء البرلمان من أمثال چون مكدونيل الذى ظل يقاتل ضد مشروع القانون فى البرلمان مما أخر صدوره أربعة أعوام، وفى تلك الأثناء، تم إغراؤه بالمناصب لكى يعدل عن معارضته لكنه رفض.

وصف جلاسمان المشهد فيما واجه هو وتايلور لوردات القانون الذين كان يجلس فى قبالتهم صفوف من كتبة العدل وأعضاء المجالس المحلية، والمسجلين، والمحامين، وممثلين آخرين لأبهة ذا سيتى كوربوريشن وسطوتها ترمقهم جميعهم

النظرة الصغيرة للرئيس اللورد چونس أوف تاليتشتل. استهل طوم سيمونز، رئيس الكوربوريشن التنفيذى الإجراءات بأن وصف سلطان الكوربوريشن وهيبتها منذ قديم الزمان، وكيف أنها ليست مجرد سلطة محلية، بل شبكة لوبيهات مترامية الأطراف ذات سطوة وذاتية التمويل، تستطيع، لدى الضرورة الاستناد إلى قوة مالية وسياسية ماضية هائلة من خلال الكوربوريشنات واتحاداتها التجارية، ومواردها الخاصة، من أجل الدفاع عن الميزات التى يتمتع بها القطاع المالى.

أوضح سيمونز كيف أن حزب العمال وأيضا حزب الديموقراطيين الأحرار قد تخلوا عن تعهداتهم بالقضاء على ذا سيتى كوربوريشن وذلك إلى حد بعيد، حسب قوله، بسبب أداء الكوربوريشن الجيد. أضاف قائلا إنهم يوظفون مستشارين فى بروكسل لترقب ما قد يلوح فى الأفق من أشياء قد تؤثر فى ذا سيتى وأنه حينما يحدث ذلك، يعملون مع الاتحادات التجارية الأخرى ليضمنوا وجود أشخاص مستعدين حتى اللجوء إلى القوة لضمان تمثيل آراء ذا سيتى كما يجب. قال أيضا إنه قبل تولى أى بلد رئاسة الاتحاد الأوربى، يذهبون فى زيارات لعاصمة ذلك البلد لإقامة تحالفات يستطيعون من خلالها رعاية مصالحهم وتعزيزها. ثم تحدث عن لجنة السياسات والموارد وأكد أن رئيسها على استعداد لحمل الهراوات واستخدامها دفاعا عن ذا سيتى وعن أى موضوع يخصها فى أى مكان بالعالم.

وحينما أتى دور تايلور وجلاسمان، قام جلاسمان بتقديم عرض طويل معقد أوضح فيه بعض النماذج التاريخية وتفحص طبيعة السلطة والديموقراطية والخضوع للمحاسبة. قال إن السابقة الوحيدة التى وجدها تماثل نظام ذا سيتى للتصويت الشركاتى كانت هى حقوق الاقتراع التى مُنحت لملاّك العبيد فى ولايات الجنوب الأمريكى قبل الحرب الأهلية للتصويت نيابة عمن يملكونه من عبيد. وأضاف قائلاً: إن من ينبغى أن يكون له حق الاقتراع هم العاملون لا الشركات.

وعلى الرغم مما أحدثه عرضه من قلق بين ممثلى الكوربوريشن، إذ إن بعضهم غادر القاعة فيما مضى الآخرون يمررون مذكرات لبعضهم، فإن التماس تايلور

وجلاسمان لم يكن له تأثير على صيغة مشروع القانون الذى تم تمريره ليصبح قانونا. بيد أنهما حققا قدرا صغيرا من الانتصار حيث طالب «لوردات القانون» بأنه ينبغى أن تكون عملية الاقتراع صريحة وواضحة.

أتاح موقع تايلور فى مجلس بلدية ذا سيتى له الاطلاع على سجلات كشفت له أمورا أخرى، من بينها أن ذا سيتى كوربوريشن تدير ثلاثة صناديق خاصة. أول تلك الصناديق هو صندوق ائتمان ذا سيتى المرحلى City Bridge Trust والذي يقوم بدفع تبرعات خيرية بحوالى ١٥ مليون إسترلينى سنويا. ثم صندوق ذا سيتى City Fund والذى يحصل على أمواله من إيرادات الإيجارات والفوائد إلى جانب أموال من الحكومة. وهى أموال تغطّى نفقات الكوربوريشن الجارية اليومية بصفتها سلطة حكم محلى. أما الصندوق الثالث، فهو نقود ذا سيتى الحاضرة City Cash، وتعترف ذا سيتى بوجود هذا الصندوق رغم أنها ترفض كشف كمية الأموال به وتقول إنه صندوق خاص ظل يتراكم على مدى الثمانية قرون الأخيرة، وأنه يكسب دخله من أموال الأملاك وتُكملها مكتسبات الاستثمارات. لدى هذا الصندوق ما يربو على ١٠٠ مليون جنيه استرلينى متاحة للإنفاق سنوياً، ويُفترض أن مصدرها هو دخل الفوائد على الأصول، هذا على الرغم من أنه نظرا لأننا لا يمكننا الاطلاع على حساباتها فإننا لا نعلم كم من الأموال يعاد استثمارها. وبقدر معرفتنا، فإن صندوق City Cash قد يتحكم فى أصول تفوق تلك التى بحوزة الڤاتيكان، ويقوم بتمويل أشياء كثيرة من بينها النُصب التذكارية والاحتفالات الطقوسية والاستعراضات، كما أنه هو الذى مَوّل حصة ذا سيتى كوربوريشن فى خطة تطوير سپيتافيلدز وأيضا كثيرا من المشروعات الحالية خارج حدود ذا سيتى. كما أنه ساعد على تمويل مراكز دراسات وأبحاث للأسواق الحرة واللوبيهات فى أنحاء العالم، ويقوم أيضا بإدارة عمليات بها عاملون مُثبّتون بدءا من بروكسل وحتى بكين.

فشلت جميع جهود جلاسمان للاطلاع على حسابات أو أصول ذلك الصندوق،

وكذلك جهود ومحاولات الصحفيين من أمثال چايسون بياتى من صحيفة ذا إفيننج ستاندارد الذى قال إنه تقدم بطلبات «حرية المعلومات» لمعرفة شىء عما أسماه إمبراطورية الأملاك الشاسعة لذا سيتى، لكن جميع محاولاته باءت بالفشل.

تعترف الكوربوريشن بملكيتها لعقارات وأراضى «Conduit Estate» التى تضم بعض أكثر ملكيات حى وست إند بلندن قيمة، وبعض تخوم أكسفورد ستريت وريچنت ستريت. رأى جلاسمان قرائن على أنها تملك أيضا- بين أشياء أخرى- ممتلكات عقارية فى محيط وول ستريت بنيويورك، وأيضا ممتلكات فى أماكن متفرقة متناثرة مثل هونج كونج وچرسى، وأنه من المحتمل أنها تخفى حيازتها لتلك الأملاك فى بُنى أوف شور محاطة بالسرية المطلقة.

يرى تايلور أن ذا سيتى تستمد جزءا لا بأس به من سلطتها من خلال قدرتها على توزيع العطايا والرعاية السياسية - منحة دراسية هنا، وتبرع خيرى أو دعم هناك، أو مكان مميز فى إحدى الولائم التى يقيمها اللورد مايور، ربما بجوار أحد رؤساء الجمهوريات الزائرين. اعتاد تايلور أن يُدْعى إلى ولائم العشاء والغداء الفخيمة بملابسه الكهنوتية الرسمية التى تقام على شرف شخصيات من أمثال نيكولا ساركوزى، الرئيس الفرنسى، ولولا داسيلڤا رئيس البرازيل. قال تايلور إنه كثيرا ما تحدث تسويات كبرى خلال تلك الولائم والاحتفالات، وأنه لا يُسمح بأى صوت معارض أثناءها.

قضى تايلور سنوات وهو يتمعن فى أمور ذا سيتى أوف لندن كوربوريشن - ما تعنيه روحانياً ولاهوتيا. يرى تايلور، بالاستناد إلى مفهوم وولتر وينك بأن الروحانية والشر جزء لا يتجزأ من بنية المؤسسات المعارضة، أن ثمة ما هو أكثر من مجرد الطمع البشرى فى هذا. يقول «إننا فى قبضة قوة شيطانية. تعمل المؤسسات على إبقائها حية وهى جزء منا جميعا. أراها كروح شيطانية». يسمى هذه الروح حريفين Eriffin، ذلك المخلوق الأسطورى الذى يظهر فى كثير من احتفالات ذا سيتى. «إنه شيطان شديد الذكاء. خطير. أحيانا، كنت أشعر بالخطر الشخصى

منه». حاولت أن أجعله يبوح بمزيد من التفاصيل حول هذا، لكنه التزم الصمت للحظة وجلس مستغرقا فى أفكاره، ثم قال «ثمة أشياء ربما كان من الأفضل عدم الحديث عنها. أعتقد جازما أنها شديدة الخطورة روحانيا: إن ذا كوربوريشن أوف لندن مكان شديد الخطورة. لا أريد أن أقول إن فلانا أو فلانا شريرا على وجه التحديد. إن من يعملون هناك ليسوا سيئين. إننا جميعا جزء من هذا».

بيد أن تايلور يعترف بوجود جانب آخر من ذا سيتى، مختلف جدا: تاريخ مجيد لكبح السلطات الملكية الاعتباطية المستبدة. ثمة ممارسات قائمة تعتبر رمزا لذلك التاريخ وتلك السطوة. مثلا، فى الاحتفالات الطقوسية الرسمية، مثل الاحتفال الذى أقيم بنادى البلدية Guildhall بمناسبة العيد الذهبى لتولى الملكة، لم يسمح لموكب الملكة بتخطى حدود ذا سيتى وكان عليها الانتظار حتى قدوم اللورد مايور Lord Mayor ليرافقها إلى الداخل. مازالت ذا سيتى تحتفظ فى مكامنها بشىء فائق الجمال – هذه القصص القديمة عن سلطة عامة الشعب فى مواجهة جبروت الملوك، قصص متعضونة فى بنيتها القديمة، والتى تتدفق فى ذاكرة ذا سيتى.

سألت تايلور كيف يتأتى له أن يوفق بين هذا الجانب وبين فكرته عن الروح الشيطانية، داخل نفس الإطار المفاهيمى. أجاب بأن الروح الشيطانية «هى ملاك ساقط». هنا تكمن المشكلة. إنها لا تخدم هدفها الذى قامت من أجله بل تمت غوايتها لتحقيق هدف آخر. مازال احتفال ذا سيتى الطقوسى يعبر عن سلطة عامة الشعب، لكنها نفسها أصبحت تحت سيطرة رجال المال. إن فكرتى عن ذا سيتى هى أنها ليست شرا فى حد ذاتها بل شىء انحرف عن رسالته الأصلية تماما».

بالنسبة لى، ترتكز تلك الشخصية المزدوجة، على لفظ «الحرية». ومثلما أدرك چون مايناردكينز، فإن بإمكان حرية رأس المال أن تعنى العبودية لعامة الشعب وممثليهم الديموقراطيين. إن الخداع الذى مارسه چورچ دبليو. بوش ويمارسه آخرون كثيرون هو التظاهر بأن هاتين الحريتين المناقضتين لبعضهما تعنيان نفس الشىء. ظلت ذا سيتى، ومازالت، تقاتل بشراسة وعدوانية ضد أى تَعدٍّ على

حرياتها، إلا أن سجلاتها ومحفوظاتها لا تكشف عن أنها قد أولت أى اهتمام بشرور تجارة العبيد أو بأعمال السلب والنهب التى مارستها شركة الهند الشرقية. ظلت الحرية تعنى الحرية للتجارة بشروط تعمل فى صالح ذا سيتى. وبمرور الوقت، أصبح الدفاع عن الحرية دفاعا عن الحرية لصالح المال – وضد مصالح بقية البلد إذا لزم الأمر.

مضى تايلور يقول وهو يوسع دائرة حديثه لتشمل الاقتصاد الكوكبى إن «ما يؤلمنى حقا هو أن الكنيسة لا تولى الأمر مزيدا من الاهتمام. لم يفهموا بعد الأخطار الهائلة التى نواجهها. لقد وقع الضرر مع بداية العالم الحديث. وحينما اضطلعت الكنيسة بدور مؤازر للرأسمالية والكلونيالية فقدتْ شجاعتها وقدرتها على النقد».

لم تعمل آراؤه الصريحة فى صالحه. يرى جلاسمان أن جهود تايلور ومؤهلاته كان من المفترض أن تجعله يحتل أرفع المناصب الكنسية لو أننا نعيش فى زمن آخر. لقد اكتشف خبايا ذا سيتى التى دفعت الأموال للكنيسة مما نجم عنه تدمير حياة تايلور المهنية، حيث قضى بعض الوقت عاطلا عن العمل بلندن، وبعد أن حصل على درجة الدكتوراه، تمكن فى نهاية عام ٢٠٠٩ من الحصول على منصب كاهن فى إبراشية صغيرة بحى شعبى فى شمال شرق لندن، حيث مازال يعمل هناك.

فى عام ٢٠٠٥، طرح جوردون براون، الذى كان وقتئذ وزير مالية بريطانيا، ما أسماه «الخطة الفضلى للتنظيم والرقابة» التى كانت مضادة لما رآه أنها تشددات رقابية وتنظيمية، وعملت على هدم الحواجز التى تعيق المشاريع، ودعت إلى الحد من تلك الإجراءات. رأى جوردون أن هذا كفيل بأن «يبعدنا مليون ميل عن الفرضية القائلة بأن البيزنس لابد وأن يأتى بتصرفات غير مسئولة حينما لا يخضع للضبط والتنظيم».. قال إن هذا النموذج الجديد يمكن تطبيقه أيضا فى مجال الضرائب. يمتد الآن العمل بهذا النموذج ليشمل اللجان الرسمية «المستقلة» للإصلاح، التى يقودها أعضاء موثوقون فى شبكات ذا سيتى وليس لها سوى القليل من الأطر المرجعية ولا تكاد تفعل شيئا لتغيير الأمر الواقع.

فى عام ٢٠٠٨، تشكلت لجنة رسمية بقيادة مايكل فووت لمراجعة أوضاع الجزر التابعة للتاج والمناطق الواقعة عبر البحار. كان فووت قد عمل بمصرف البهاما المركزى، ورئيسا لمجلس إدارة شركة خدمات مالية اسمها Promntory Financial Group التى يزهو موقعها الإلكترونى بأن سجل عملائها يضم «بنوكا من جميع الأحجام، ومؤسسات أوراق مالية، وشركات تأمين، ومستشارى استثمارات، وشركات استثمار مباشر، وصناديق تحوط، وسماسرة أوراق مالية – أى شركات مالية من كل نوع». أنيط بلجنة المراجعة برئاسة فووت تفحص «قدرة كل من تلك المراكز المالية على الصمود أمام الانهيار، والحفاظ على تنافسيتها فى المستقبل. «بمعنى آخر، كيفية حماية شبكة العنكبوت البريطانية. لم يحدث، خلال كل ذلك، أن أخذ أحد فى اللجنة الدمار الذى لحق ببقية العالم على محمل الجد.. وفيما بعد، انتهت لجنة برلمانية تشكلت لمراجعة أوضاع الجزر التابعة للتاج إلى أنه، وعلى حين أن مصالحها أحيانا تتعارض مع مصالح بريطانيا، فإن من واجبات البلد الأم أن تمثّل تابعات التاج دوليا، «إنه واجب وليس خيارا».

حينما أطلقت الحكومة تحقيقا فى الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، كان لكل عضو من فريق التحقيق خلفية فى الخدمات المالية: أربعة منهم كانوا من ذا سيتى كوربوريشن نفسها. كان السير وينفرد بيشوف، رئيس مجلس إدارة سيتى جروب سابقا، هو قائد فريق المراجعة. كان ذلك يماثل أن تطلب من شركات النفط وضع القواعد لتنظيم صناعة النفط وضبطها. لا غرو أن خرج تقرير عن تلك اللجنة دون أن يوصِى بأى تغيير حقيقى. قال مكدونيل «لا يوجد من هو مستعد لنقد ذا سيتى أو الهجوم عليها، حتى لحظتنا الراهنة، وبعد أن حدث كل هذا».

ولكى أكتشفَ مدى اختراق إجماع ذا سيتى كيان الأمة السياسية البريطانى، سعيتُ لاستبيان رأى شخص من خارج محيط ذا سيتى ويعمل مسئولا رفيع المستوى بمصلحة الإيرادات والجمارك (HMRC) التى تقوم بفرض الضرائب على الكوربوريشنات الكبيرة.

قال «اعتادت سياستنا أن تكون هى إخضاع الأرباح من الأوف شور لنفس معدل الضرائب على الأرباح الداخلية كى لا نشجع الناس على الاستثمار فى أنشطة الأوف شور. لكن خلال السنوات العشر الأخيرة، غدت التوجهات تحابى الشركات متعددة الجنسية بدرجة هائلة. بعد تولى حكومة حزب العمال السلطة تغيرت ثقافة HMRC جذريا. أصبح يطلق على دافعى الضرائب مسمى عملاء. اعتادت HMRC أن تعين مدير حالة لتفحص الشركات متعددة الجنسية، لكن هذا المنصب تحول الآن إلى منصب مدير لعلاقات العملاء وأنيط بشاغله إقامة روابط جيدة سعيدة مع تلك الشركات [العملاء]. وعدت مراجعة أُنجزت عام ٢٠٠٦ بخدمة عملاء أفضل، وبمزيد من الاحترام والثقة المتبادلتين، ومن ثم، تقلصت المدة التى تستغرقها التحقيقات والتقصيات الدولية من سبعة وثلاثين شهرا إلى ثمانية عشر شهرا.

«اعتادت أولويتنا أن تكون هى جمع الضرائب، أما الآن فقد غدت أولويتنا إقامة علاقات طيبة. أصبحنا فى وضع نُقنع فيه أنفسنا أن ترك البيزنسات تدفع ضرائبها طوعاً، بدلا من مقاضاتها، هو وضع مكسبٍ للطرفين».

فى أكتوبر ٢٠٠٨، وجدت لجنة برلمانية بريطانية أن ربع الشركات متعددة الجنسية لم تُسدّد أية ضرائب فى عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦. حينما تحدثت مع ذلك المسئول عام ٢٠٠٩، قال إن ٦٠٠ موظف فقط يعملون بقسم خدمات البيزنسات الكبيرة فى HMRC وأنهم مسئولون عن ٧٠٠ مجموعة من الشركات. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن أى شركة كبيرة من الشركات متعددة الجنسية بإمكانها تجنيد مائة محامى أو أكثر فى قضية ضرائب واحدة، يصبح هذا وضعا شبيها بوضع داود وجالوت (جليات)». أضاف محدثى مُتعباً «لا تتخلى الشركات الكبيرة عن مواقفها دونما الذهاب إلى المحكمة، وستذهب إلى المحكمة كل مرة».

يبغض القطاع المالى الضرائب بخاصة. تستخدم البنوك مزايا أوضاعها فى الأوف شور لتتلافى دفع الضرائب عن أنشطتها، ولابتداع خطط للآخرين، لتجنب

الضرائب، ومن بينها الدخول فى شراكات مع شركات أخرى بحيث تستفيد تلك الشركات من الميزات الضريبية والمهل الضريبية التى تتمتع بها فروع تلك البنوك فى مراكز الأوف شور نظير مبالغ كبيرة تدفعها الشركات.

قال محدثى «لعب تجنب دفع الضرائب دورا مفتاحا فى توليد الأزمة المالية. مثلا، كانت ناقلات الأوراق المالية، التى كانت تدر أرباحا طائلة بدرجة أن البنوك ولّدت الكثير الكثير منها ولم تستطع سد الطلب عليها وذلك لأن أرباحها كانت عالية نظرا لعدم خضوعها للضرائب، كانت عاملا مفتاحا فى الانهيار المالى».

يبدو وأن ثقافة تحاشى دفع الضرائب قد سادت فى المجتمع البريطانى. وجدت دراسة أجرتها جامعة أكسفورد أن ثلاثة فقط من رجال الأعمال وأصحاب الأعمال الذين حاورتهم قالوا: إنه يقلقون من التغطيات الإعلامية بشأن تحاشيهم دفع الضرائب إذ إن تلك الممارسة قد أصبحت معيارية من جانب البنوك والمنشآت المحاسبية. قال ريتشارد بروووكس، وهو كاتب مرموق فى مجال الضرائب، إن الجميع يفعلون ما بوسعهم لتفادى دفع الضرائب. ذكر أيضا أن ثمة إجماعاً شائعاً اليوم بأن السلطات الضريبية فى بريطانيا قامت عام ٢٠٠١ ببيع ٦٠٠ من مبانيها لشركة مسجلة ببرمودا لتتلافى دفع الضرائب عن الصفقة، وأن مكتب المراجعة المحاسبية القومى وجد، بعد ثمانى سنوات، أن الصفقة كانت ستُكلف حوالى ٥٧٠ مليون جنيه إسترلينى أكثر مما توقعوه وقتئذ. فى عام ٢٠٠٩ ظهر أن الوزير الذى كان مناطا به اتخاذ إجراءات مشددة ضد تلافى دفع الضرائب من قبل الكوربوريشنات قد أقام بيزنس خاصاً به فى جزيرة برمودا ليتجنب دفع الضرائب.

وعلى الرغم من أن دفع الضرائب ينبغى أن يحتل مكانا مركزيا فى النقاشات حول مسئولية الشركات، إلا أن الموضوع يُغفل تماما. يُعتبر ما حدث بخصوص سلسلة سوبر ماركت تسكو البريطانية العملاقة نموذجا على ما قد يحل بالجهة التى تتجرأ على مناقشة تلافى دفع الضرائب. وعلى الرغم من أن كتابة التقارير الصحفية التى تناقش هذا الموضوع عمل مكلّف وخطير ومعقد ولا يزيد من مبيعات

الصحيفة، فقد عاقبت صحيفة الجارديان ونشرت تقريرا عن تلافى تسكو دفع الضرائب. إلا أن أجزاء من تلك القصة الصحفية لم تكن دقيقة، وهنا، أطلقت تسكو سيلا منهمرا من قضايا تشويه السمعة ضد الصحيفة، وتم التوصل إلى تسوية نشرت الصحيفة بمقتضاها اعتذارا فى صفحتها الأولى.

تعتبر قوانين تشويه السمعة البريطانية بين مصادر راحة واطمئنان من يأتون بأموال قذرة إلى لندن. ليس ثمة حماية دستورية هنا لحرية الكلام كتلك المنصوص عليها فى التعديل الأول بدستور الولايات المتحدة؛ وخلافا لما هو معمول به من جميع أنحاء العالم تقريبا، فإن عبء البرهان يقع على كاهل المدّعىَ عليه. كشفت دراسة صادرة عن جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٨، أن تكلفة قضايا القذف وتشويه السمعة بإنجلترا وويلز تعادل ١٤٠ مثلا لمتوسط تكلفتها فى أنحاء أوربا. ذكرت مراجعة رسمية صدرت عام ٢٠٠٨، أن المدعى عليهم فى ١٥٤ قضية قذف خسروا القضايا. قمتُ أنا باستبعاد قضايا وحالات صحيحة وواقعية من هذا الكتاب برقابة ذاتية منى بسبب تلك القوانين ولأننى لا أريد أن أخسر مدخرات حياتى ومنزل عائلتى. بالطبع، تتسق قوانين القذف الإنجليزية مع مصالح ذا سيتى بشكل تام. وكما عبّر المعلّق جورج مونبويت فإنها «قوانين للفتنة والتحريض تعمل حصريا لصالح المليونيرات.. إرهابا دوليا، وعارا قوميا، مفارقة تاريخية تنتمى لعصور ما قبل الديموقراطية». لكن الأنباء السارة هى أنه يجرى الآن مراجعة تلك القوانين فى بريطانيا، وإن حدث وتغيرت جوهريا فإن هذا سيعمل على إضعاف إمبراطورية الأوف شور. وعلى الرغم من أن القلة القليلة من محررى الصحف هم من يقومون بتغطيات صحفية يعالجون فيها تلافى الشركات متعددة الجنسية دفع الضرائب، إلا أن تلك القضية هى فى جوهر العلاقة بين الأموال والحكومات ومجتمعاتنا الديموقراطية. وفى لحظتنا الحالية التى نشعر فيها بأمس الحاجة إلى الشفافية، فإن قانون القذف بلندن يعمل على قتلها.

ومثلما ساعدت على تغيير اقتصاد العالم، تقوم ذا سيتى بإحداث الفوضى

والدمار بالداخل أيضا. فإلى جانب أنها قامت بافتطاع نفسها بعيدا عن أجزاء مهمة كثيرة من الديموقراطية البريطانية وأصبحت غير خاضعة لتلك الممارسات، فإنها تعمل على تفشى نفس المرض الذى تعانى منه چرسى والدول الغنية بالنفط. يدفع القطاع المهيمن بالمستويات الكلية للأسعار إلى أعلى مما يجعل من الصعوبة البالغة للقطاعات الأخرى مثل المواد المصنعة والمنتجات الزراعية التنافس مع السلع الأجنبية. يحدث هنا، فى الموطن الذى وُلدت به الثورة الصناعية، أن تُفرغ الرواتب المهولة فى القطاع المالى القطاعات التصنيعية من أفضل عامليها المتعلمين، فيما يقوم السياسيون، الذين يحابون ماكينة ذا سيتى لصنع الأموال ويستفيدون منها بالسخرية من تلك الصناعات وازدرائها.

بعد أن كان نصيب التصنيع فى مجمل الناتج المحلى للمملكة المتحدة قد انخفض إلى ٢٠٪ حينما تولى طونى بلير السلطة، فقد تراجع ليصبح أقل من ١٢٪ فى عام ٢٠٠٩. وفى تلك الأثناء، لم تكن البنوك تقوم بإقراض الصناعات: فى العقد السابق على الانهيار المالى، بلغت نسبة ما أقرضته البنوك للصناعات من مجموع الصافى التراكمى لقروضها ٣٪، فيما ذهبت ٧٥٪ من تلك القروض إلى الرهونات العقارية للمنازل، وإلى العقارات التجارية. يقول البروفسور كارل ويليامز فى دراسته الرائدة للقطاع المالى فى الاقتصاد البريطانى، إن البنوك:

لم تمنح النقود بأى هدف إنتاجى بإطلاقه. فى هذا، كان القطاع المالى يعمل من أجل ذاته ويقوم بتضخيم أسعار الأصول بأسلوب غير مستقر. إن القصة التى ترويها تلك الصناعة ذاتها هى قصة عن الإسهامات الاجتماعية تُقدم فيها القطاع المالى بصفته الأوزة التى تبيض ذهبا. لكنها قصة لا تصمد أمام التفحص الإمبريقى.. إذا راجعت الأرقام ووضعتها فى سياقها الصحيح، ستجد أن الإسهام الاجتماعى سلبى».

إن بريطانيا والولايات المتحدة، قائدتى الصناعة المالية الكوكبية، هما بين أكثر المجتمعات فى العالم المتقدم من حيث عدم المساواة . فى بريطانيا، يمتلك ٠,٣٪

ثلثى الأراضى، على حين أنه فى البرازيل، التى تستخدم كمثال صارخ على عدم المساواة، فإن ١٪ من السكان يمتلكون نصف الأراضى فقط. فى مسح لليونيسف يقيس رفاه الأطفال فى إحدى وعشرين دولة صناعية، جاء ترتيب المملكة المتحدة الأخير، بفارق ضئيل عن الولايات المتحدة. يأتى ترتيب المتقاعدين فى بريطانيا الرابع من حيث مستوى المتقاعدين الأكثر فقرا فى أوربا، ويعتبر وضعهم أكثر سوءا من نظرائهم فى رومانيا وبولندا. وفى نفس الوقت تجد أن أكثر ١٠٠ بريطانى ثراء كانوا يحوزون ٣٣٥ مليار جنيه استرلينى بنهاية فترة حكم حزب العمال فى ٢٠١٠، على حين أنهم كانوا يحوزون ٩٩ مليار جنيه استرلينى لدى تولى الحزب السلطة عام ١٩٩٧. وهذا فقط ما نملكه من معلومات.

يشعر چيم كوزينز عضو «لجنة الخزانة البريطانية المختارة» بعظيم الدهشة إزاء كيفية تطور سياسة بريطانيا باتجاه المال. قال:

ظللنا لثلاثين عاما نعمل فى مشروع لإقامة إمبراطورية ثانية، ظللنا نعانى عجوزات تجارية لما يربو على ثلاثين عاما.. تعاطوا مع هذا العجز المالى من خلال مص الأموال من أسواق الجملة على أساس عائدات لأفضل مما يمكننا الحصول عليها فى الأماكن الأخرى. اخترعت هذا مارجريت ثاتشر: فكرة أن نُصبح تجّارا ماليين نيابة عن الطُعم الفاسدة وأثرياء النفط من جميع أنحاء العالم.

كانت مصارف المملكة المتحدة، ولمدة حوالى قرن من الزمان وحتى انفجار الأوف شور فى سبعينيات القرن الماضى، تقوم بتوسيع ميزانيتها العمومية بحرصٍ، بما يتسق مع الإنفاق فى الاقتصاد، ومعاً، كانت قيمة تلك الميزانيات تساوى حوالى نصف مجمل الناتج المحلى. لكن كل شىء تغير بعد عام ١٩٧٠، ومع بداية القرن الحادى والعشرين كانت ميزانياتها العمومية قد تنامت لتصبح أكثر من خمسة أمثال مجمل الناتج المحلى. وفى ظل المشروع الإمبريالى الجديد لذا سيتى، تتدفق الأموال إلى لندن، ثم يُعاد تجميعها فى حزم، ويعاد تدويرها ويُبعث بها إلى الخارج مرة أخرى، غالبا من خلال مراكز أوف شور تابعة، من أجل إقامة ناطحات سحاب

متلألئة بدبى، ومشروعات عملاقة ذات ملكية مشتركة فى ساو باولو، وألعاب بنيويورك هدفها اصطياد الأموال ونقلها.

«تضمن الحكومة ما يصل إلى ٥٦٠ مليار جنيه استرلينى مما يمكن اعتباره أصولا منخفضة الدرجة، غالبيتها ليست فى بريطانيا نفسها»، هذا ما قاله كويزينز وهو يتحدث بعد أن بدأت حكومة المملكة المتحدة خطة لإجبار دافعى الضرائب البريطانيين على دعم أصول بالقيمة المشار إليها تحوزها مجموعة ليودز المصرفية وذا رويال بنك أوف سكوتلاند: أضاف «أيعرف أحد القيمة الفعلية لتلك الأصول؟». لقد وقعت بريطانيا فى مصيدة. انتهى مكتب المراجعات الحسابية القومى إلى «أن بريطانيا تتحمل المخاطرة القصوى من الالتزامات المحتملة» الناجمة عن شبكة الملاذات البريطانية. وعلى الرغم من ذلك تمضى ذا سيتى تطلق التحذيرات من أن الأموال ستطير إلى مكان آخر لدى تفعيل أية إجراءات تنظيمية أو رقابية أو لدى فرض ضرائب. يُسمى كويزينز هذا «مشروع الإمبراطورية الثانية وقد بلغ أقصى درجات الجنون».

أما مارتن وولف من الفاينانشيال تايمز فيقول إن هذا «ماكينة نهاية الزمان [يوم القيامة] المالية.. ماكينة لنقل دخول الأجانب وثرواتهم إلى أناس داخل بريطانيا، مما يعمل أيضا على زيادة هشاشة الاقتصاد ككل».

أوجز الأب ويليام تايلور التحدى الذى تمثله قيم ذا سيتى أوف لندن الحديثة، أى قيم أموال الأوف شور، لنا جميعا. قال «نحن بحاجة إلى التوبة عن هذا. نحن فى قبضة برنامج وهمى لسعادتنا الجمعية. إنه سراب، مخلوق مخيف خرافى سيجعل منا جميعا عبيدا له».